وفاة سعد زغلول

الأزمة السياسية إثر وفاة سعد

في الثالث والعشرين من أغسطس ١٩٢٧، توفي زعيم الأمة سعد زغلول ونعاه مجلس الوزراء قائلاً» مجلس الوزراء ينعي إلي الأمة المصرية مع الأسف الشديد والحزن العميق حضرة صاحب الدولة الرئيس الجليل وزعيم الأمة العظيم ورئيس مجلس النواب سعد زغلول باشا فقد وافاه القدر المحتوم حوالي العاشرة مساء اليوم الثلاثاء.

وفي ٢٦ سبتمبر من العام نفسه، أيدت الهيئة الوفدية مصطفي النحاس خليفة لسعد زغلول، كان هذا في عهد الملك فؤاد، وفي أكتوبر سافر عبدالخالق ثروت إلي لندن لاستكمال المفاوضات، ثم عاد لافتتاح البرلمان في دورته الجديدة في ١٧نوفمبر، وألقي خطاب العرش واختير مصطفي النحاس خلفاً لسعد زغلول رئيساً للبرلمان.

وفي ٤ مارس من عام ١٩٢٨م، تصورت بريطانيا أنه بوفاة راعي هذه المفاوضات سعد باشا» زالت العقبة الكؤود في إبرام أي معاهدة مع مصر، فطلبوا من عبد الخالق ثروت أن يمضي في إبرام المعاهدة، ورفض النحاس الاتفاق وكذلك مجلس الوزراء، وقالوا إن المعاهدة لا تتفق واستقلال البلاد وسياستها، وتجعل الاحتلال شرعياً.. ورأي ثروت أن مهمته انتهت فقدم استقالته.وفي ٢٨ فبراير ١٩٢٨م .

وفي وزارة عبد الخالق ثروت أيضاً، وضع حجر الأساس لمباني الجامعة الجديدة في الجيزة، وفي ١٧ مارس ١٩٢٨م، تم تأليف وزارة النحاس باشا بعدما عهد له الملك فؤاد بالأمر.

كانت قد تألفت من جعفر والي باشا للحربية ومصطفي النحاس للرئاسة والداخلية وواصف بطرس غالي باشا للخارجية ومحمد نجيب الغرابلي للأوقاف وعلي الشمسي باشا للمعارف وأحمد محمد خشبة باشا للحقانية "العدل" ومحمد محمود باشا للمالية ومحمد صفوت باشا للزراعة وإبراهيم فهمي كريم باشا للأشغال ومكرم عبيد للمواصلات..

وكان الإنجليز والملك فؤاد يعدان العدة للإطاحة بهذه الوزارة للقضاء علي ما بقي من روح وطنية، فإذا بالطرفين يفاجآن بأن هذه الحكومة ورغم غياب سعد في أشد صلابة وعنفاً، وكثر الصدام بين المندوب السامي وهذه الوزارة.

في التاسع والعشرين من أبريل عام ١٩٢٨م، أثار الإنجليز أزمة قانون الاجتماعات إذ طالبوا بإسقاطه، رغم أنه كان في مراحله الأخيرة في مجلس الشيوخ، وأرسل المندوب السامي لويد المذكرة التي يقول نصها: «أتشرف بإخبار دولتكم بأن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية في بريطانيا العظمي قد راقبت بمزيد من الاهتمام ما يبدو من رغبة الحكومة المصرية المتزايدة في المضي في تشريع مؤثر في الأمن العام.. إلي قوله"..وإني الآن مكلف من قبل حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية بأن أطلب إلي دولتكم كرئيس للحكومة البريطانية، أن تتخذوا الإجراءات

اللازمة لمنع مشروع القانون المنظم للاجتماعات العامة والمظاهرات من أن يصبح قانوناً" .فأرسلت الحكومة رداً برفض هذا الطلب وهذا الإنذار معـاً.. وقالت إن تشريع مثل هذا القانون لا يعرض أمن الأجانب للخطر.

وفي ٣٠ مايو عام ١٩٢٨، تم توقيع معاهدة بين الأفغان ومـصر، وفي ١٧ يونيو من العام نفسه تمت المؤامرة، بالاتفـاق بـين الإنجليـز والسراي والأحرار الدستوريين، علي ضرب حكومة النحاس باشا باعتبارها حكومة وطنية.فاستقال محمد محمود باشا يوم ١٧ يونيو كان آنذاك وكيـل حزب الأحرار الدستوريين وبعدها بيومين استقال جعفر والي باشا وتفجرت زوبعة قضية سيف الدين إذ نشرت الصحف ما سمي وقتها "وثائق سـيف الدين".. وسيف الدين، هذا أحد أمراء العائلة المالكة الذي كـان محجـوراً علي أملاكه، فعهد في فبراير ١٩٢٧م إلي مصطفي النحـاس» المحـامي» آنذاك، للمرافعة عنه للحصول علي حقوقه، وتعاون مع النحـاس ويـصا واصف وجعفر والي، واتخذ من هذا الموضوع تكئة للتشهير بالنحاس بزعم أن الأتعاب كانت باهظة.

وكانت النتيجة بعد تعاقب الاستقالات، أن قام الملك فـؤاد فـي ٢٥ يونيو بإقالة وزارة مصطفي النحاس وبعد يومين، كلف محمد محمود باشا بتأليف وزارة جديدة وكان أعضاء الوزارة محمـود باشـا للرئاسـة والداخلية وجعفر والي للحربية والأوقاف وعبـد الحميـد سـليمان باشـا للمواصلات وأحمد محمد خشبة للحقانية "العـدل" ونخلـة المطيعـي باشـا "للزراعة" وعلي ماهر باشا للمالية وإبرهيم فهمي كريم باشا للأشغال وحافظ بك عفيفي للخارجية وأحمد لطفي السيد للمعارف «التعليم»، وسرعان مـا

كشفت هذه الوزارة عن عدائها للدستور والنظام النيابي، فقد بادرت في اليوم التالي بحل مجلسي النواب والشيوخ وتعطيل الدستور.وقد ودعت هذه الوزارة ذلك العام «١٩٢٨» بإجراءات قمعية وتعرض الجماهير المطالبون بعودة الحياة النيابية للضرب والقمع البوليسي. ولاغرو في ذلك.. أن عرفت وزارة محمد محمود بوزارة اليد الحديدية .

دفن في ضريح سعد الذي شيد عام ١٩٣١ ليدفن فيه زعيم أمة وقائد ثورة ضد الاحتلال الانجليزي (ثورة ١٩١٩). فظلت حكومة عبد الخالق ثروت وأعضاء حزب الوفد الطراز الفرعوني حتى تتاح الفرصة لكافة المصريين والأجانب حتى لا يصطبغ الضريح بصبغة دينية يعوق محبي الزعيم المسيحيين والأجانب من زيارته ولأن المسلمين لم يتذوقوا الفن الفرعونى وكانوا يفضلون لو دفن في مقبرة داخل مسجد يطلق عليه اسمه فأهملوه حتى اتخذ الدكتور عبد الرحيم شحاتة محافظ القاهرة قرارا بترميمه على نفقة المحافظة كما وضعه على الخريطة السياحية للعاصمة.

والأرض التي بنى عليها الضريح كان سعد باشا زغلول أشترى الأرض المقام عليها الضريح عام ١٩٢٥ م وذلك قبل وفاته بعامين ليقيم عليها ناديا سياسيا لحزب الوفد الذي أسسه ليكون مقرا بديلا للنادي الذي استأجره كمقر للحزب في عمارة «سافوي» بميدان سليمان باشا – وسط القاهرة – وقامت حكومة زيوار باشا بإغلاقه.

وهذه الأرض يطل عليها من بيته ومساحته ٤٨١٥ مترا مربعا وكلف سعد زغلول باشا كل من فخري بك عبد النور وسينوت بك حنا

عضوا الوفد بالتفاوض مع بنك اثينا وهو الجهة المالكة للأرض، ولكن حكومة زيوار أوعزت للبنك بعدم البيع عنداً في سعد زغلول حتى لا يستخدم الأرض في اقامة مقر لحزب سياسي.

ويوم ٢٣ أغسطس عام ١٩٢٧ اجتمعت الوزارة الجديدة في ذلك الوقت برئاسة عبد الخالق باشا ثروت وقررت تخليد ذكرى الزعيم سعد زغلول وبناء ضريح ضخم يضم جثمانه على أن تتحمل الحكومة جميع النفقات وبدأ تنفيذ المشروع ودفن سعد باشا في مقبرة مؤقتا بمدافن الإمام الشافعي لحين اكتمال المبنى، كما أقامت حكومة عبد الخالق ثروت تمثالين له أحدهما بالقاهرة والآخر بالإسكندرية

واكتمل هذا البناء في عهد وزارة إسماعيل باشا صدقي عام ١٩٣١ وكان من خصوم سعد زغلول فحاول جعل الضريح الضخم لشخص واحد واقترح تحويل الضريح إلى مقبرة كبرى تضم رفات كل الساسة والعظماء ولكن صفية زغلول الملقبة بـ «أم المصريين» وزوجة سعد زغلول رفضت بشدة هذا الاقتراح وأصرت على أن يكون الضريح خاصاً بسعد فقط وفضلت ان يظل جثمانه في مقابر الإمام الشافعي إلى ان تتغير الظروف السياسية وتسمح بنقله في احتفال يليق بمكانته التاريخية كزعيم للأمة.

وفي عام ١٩٣٦ تشكلت حكومة الوفد برئاسة مصطفى باشا النحاس وطلبت أم المصريين لنقل جثمان سعد باشا إلى ضريحه بشارع الفلكي والذي يطل عليه بيت الأمة وحدد النحاس باشا يوم ١٩ يونيو عام ١٩٣٦ للاحتفال بنقل رفات زعيم الأمة بعد أن ظل في مقبرة الإمام الشافعي

تسعة أعوام تقريبا وفي اليوم السابق للاحتفال ذهب النحاس باشا مع بعض رفاق سعد زغلول إلى المقبرة سرا للاطمئنان على رفاته قبل نقلها ظناً منهما أنه ربما حدث أو يحدث شيئاً لرفاة زعيم الأمة، وكان معهما محمود فهمي النقراشي باشا ومحمد حنفي الطرزي باشا والمسئول عن مدافن الإمام الشافعي ولفوا جسد الزعيم الراحل في أقمشة حريرية ووضعوه في نعش جديد ووضعوا حراسة على المكان حتى حضر كل من أحمد باشا ماهر رئيس مجلس النواب ومحمود بك بسيوني رئيس مجلس الشيوخ في السادسة من صباح اليوم التالي ثم توالى الحاضرين إلى المقبرة من الوزراء والنواب والشيوخ وحمل النعش على عربة عسكرية تجرها ٨ خيول واخترق موكب الجنازة للمرة الثانية القاهرة من الإمام الشافعي حتى وصل إلى موقع الضريح بشارع الفلكي .

وكان قد أقيم بجواره سرادق ضخم لاستقبال كبار رجال الدولة والمشيعين من أنصار سعد وألقى النحاس باشا كلمة مختارة في حب زعيم الأمة جددت أحزان الحاضرين ودمعت عيناه وبكت أم المصريين بكاء شديداً ونقلت صحافة مصر تفاصيل نقل الجثمان إلى الضريح وكتبت مجلة «المصور» تفاصيل نقل الجثمان تحت عنوان «سعد يعود الى ضريحه منتصرا«

وقد قام بتصميم الضريح على الطراز الفرعوني المهندس المعماري الشهيد مصطفى فهمي كما أشرف على بنائه، وتقدر المساحة الإجمالية للمشروع ٤٨١٥ مترا مربعا، أما الضريح فيحتل مساحة ٦٥٠ مترا ويرتفع حوالي ٢٦ مترا على أعمدة من الرخام الجرانيت وحوائطه من الحجر،

وللضريح بابان أحدهما يطل على شارع منصور وهو من الخشب المكسو بالنحاس وارتفاعه ستة أمتار ونصف وهو نسخة طبق الأصل من الباب الآخر المطل على شارع الفلكي وتغطي حوائط المبنى من الخارج والداخل بطبقة من الرخام الجرانيت بارتفاع ٢٥٥سم كما ان السلالم مكسوة أيضا بنفس النوع من الرخام، ويحاط الضريح بدرابزين من النحاس والحديد والكريتال.